الفصل الأول :
مدخل للتحليل المالي المعمق

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات، الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الوضعية المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وبناء على ما سبق ، فقد تم تقسيم الفصل إلى النقاط التالية :

- **مفهوم التحليل المالي؛**
- **وظائف التحليل المالي؛**
- **أنواع التحليل المالي؛**
- **الأطراف المستفيدة من التحليل المالي؛**
- **معايير التحليل المالي.**

1-مفهوم التحليل المالي:

1-1-تعريف التحليل المالي

لقد أورد الباحثون في مختلف الدراسات العلمية والمؤلفات التي تناولت موضوع التحليل المالي عدة تعاريف له يمكن أن نعرض منها ما يلي:

- " التحليل المالي عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلبي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها ".

- ويعرف أيضا التحليل المالي على أنه: " علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الروابط المالية للمنشأة، وتحديد نقاط قوتها وضعفها بهدف تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف ".

- " التحليل المالي هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف ".

من خلال ما تقدم يتضح أن هناك اختلاف للرؤى بين المهتمين بالعلوم المالية والمحاسبية فيما تعلق بتعريف التحليل المالي حيث منهم من عرفه على أنه محض إجراءات وعمليات حسابية، ومنهم من يقر بأنه علم قائم بحد ذاته له قواعد ومعايير وأسس تكرس أحقيته كعلم من العلوم المالية والمحاسبية، وبالرجوع إلى التطور التاريخي للتحليل المالي نجد أن المحطات والمراحل التي مر بها وكذا التطورات التي شهدها تؤهله لأن يكون علما مستوفي لكل المقاييس.

1-2- أهمية التحليل المالي: تنبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المؤسسة، وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمؤسسة.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، بالإضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

1-3- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي تخدم مصلحة الجهة التي طلبت التحليل أو قامت به، وفيما يأتي أهم هذه الأهداف:

- التعرف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية التي تم تبنيها وإقرار العمل وفقها.
- الحكم على كفاءة الإدارة خاصة فيما تعلق بالتسيير المالي.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة ومدى صحة القرارات والسياسات الاستثمارية في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- بيان وضع ومستوى المنشأة في القطاع الذي تنتمي إليه.

- الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهداف التحليل تختلف حسب الجهة القائمة بالتحليل وطبيعة المؤسسة ووضعية الاقتصاد التي يشهدها البلد بالإضافة إلى متغيرات أخرى عديدة تبرز حسب الظرف والمكان والزمان.

2- **وظائف التحليل المالي**: من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي:

- قرار الاستثمار.
- قرار التمويل.
- قرار التخطيط و الرقابة المالية.

والشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

الشكل رقم: (1) المخطط العام لوظائف التحليل المالي.

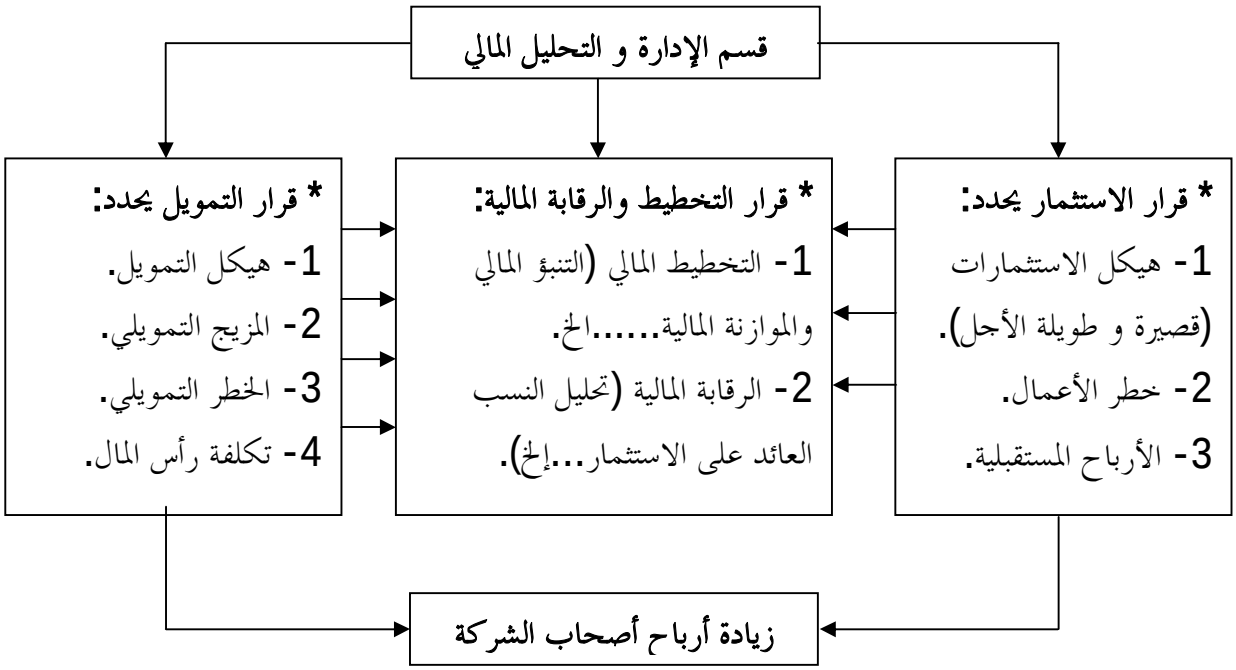

المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، **مرجع سابق**، ص 17.

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

2-1- **التحليل والتخطيط المالي**: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المؤسسة في المستقبل.

2-2- **تحديد هيكل أصول المؤسسة**: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

2-3- **تحديد الهيكل المالي للمؤسسة**: إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من التمويل قصير وطويل الأجل،كذلك تحديد طبيعة ديون المؤسسة سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

3- أنواع التحليل المالي:

للتحليل المالي أنواع مختلفة يشترطها موضوع البحث والاستنتاج التي ينفذها المحلل وحجم المشكلة التي يدرسها والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية:

فالتحليل الذي يستند على دراسة البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية لوحدة معينة يسمى بالتحليل الداخلي وبمعنى آخر دراسة الأنشطة الاقتصادية لمشروع منفرد دون المقارنة مع المنشآت الاقتصادية الأخرى التي يرتبط بها المشروع، ويعتبر هذا النوع من التحليل قاصرا دون مقارنته مع المشاريع والمنشآت الاقتصادية الأخرى التي تشبهها في طبيعة النشاط.

فإذا تمت مثل هذه المقارنة ففي هذه الحالة يكون التحليل خارجيا، ولتوضيح الفكرة الأخيرة الواردة ذكرها نفترض إن إحدى المنشآت تمارس عملا تجاريا في إحدى المدن، ومنشأة ثانية تمارس نفس العمل وفي نفس المدينة، فإذا قامت إحدى المنشأتين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المنشأة الثانية فيكون التحليل داخليا، أما إذا تمت المقارنة فيكون التحليل خارجيا.

وهناك تقسيم آخر للتحليل المالي وذلك من حيث شمولية البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية للأنشطة الاقتصادية فالتحليل الذي يخضع كافة الأنشطة التي يمارسها المشروع للدراسة والبحث يسمى بالتحليل الشامل، أما إذا تمت العملية على نشاط واحد أو جزء من مجموعة الأنشطة الاقتصادية للمشروع دون شمول باقي الأنشطة فيطلق عليه التحليل الجزئي، أو دراسة مؤشر اقتصادي أو بعض منها مثل تحليل الربحية، معدل دوران البضائع، مصاريف التسويق ...إلخ.

أما إذا تمت العملية التحليلية طبقا للفترة التي يستغرقها وفترة النشاط فيسمى إما بالتحليل التمهيدي أو بالتحليل الجاري حيث إذا تمت دراسة الخطط الاقتصادية كمؤشرات معيارية للنشاط لاكتشاف التوقعات المستقبلية له فيسمى بالتحليل التمهيدي أما إذا شملت العملية التحليلية المؤشرات والمعدلات المعيارية ثم النتائج اليومية للنشاط يوما بعد يوم فيطلق عليه التحليل الجاري.

إن التحليل الجاري يتصف بالشمولية والاستمرارية حيث يؤمن للمشروع المراقبة المستمرة والمتصلة لأعمال المشروع وتقديم البيانات الضرورية وبشكل منتظم لمتابعة التنفيذ وتقييم الأداء، إلا أن هذا النوع من التحليل يحتاج للإطار المتخصص وللجهد والأموال.

وعندما تتم العملية التحليلية على بيانات النتائج النهائية للنشاط وعلى وجه التحديد في نهاية المدة المالية وعند إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية فيسمى التحليل بالتحليل النهائي، أو بتحليل القوائم المالية (فالقوائم المالية تتضمن الكثير من البيانات المحاسبية وإعداد تلك القوائم لا يعتبر هدفا نهائيا في حد ذاته، وإنما ينبغي دراسة البيانات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم لتحقيق كثير من الأهداف ...).

4- الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

يثير التحليل المالي اهتمام مجموعات متعددة (مهتمة بنشاط مؤسسة ما)، كل منها يرغب في الحصول على أجوبة لمجموعة من الاستفسارات والأسئلة غالبا ما تكون ذات تأثير على مصالحه في تلك المؤسسة، وبالتالي يكون الغرض من التحليل مختلفا إلى حد ما باختلاف الجهة ذات الاهتمام ويمكننا تحديد الجهات ذات الاهتمام والمستفيدة من التحليل المالي على النحو التالي:

4-1- الأطراف الداخلية في المؤسسة: تعتبر الأطراف الداخلية للمؤسسة من أهم الجهات التي تستفيد من التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة وعموما يمكن ذكر الأطراف التالية:

أ- **إدارة المؤسسة:** ونعني بإدارة المؤسسة المستويات المختلفة من الإدارة، من مجلس الإدارة، والمدراء العامون ورؤساء الأقسام، وكل منها يهتم حسب المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، إلا أن جميعهم يسعون من أجل تحقيق أهداف المؤسسة التالية:

- تقييم الأداء في مختلف الأقسام، ومدى كفاءة تلك الأقسام في استخدام الموارد المالية المتاحة.
- مدى نجاح تلك الأقسام في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.
- القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع والإنتاج والمفاضلة بين البدائل المتاحة.

ب- **موظفو وعمال المؤسسة:** تهتم هذه الفئة بقدرة المؤسسة على الاستمرارية، إضافة إلى التعرف على الأرباح والسيولة النقدية وذلك من أجل الاطمئنان على استمرارية مدفوعاتهم.

4-2- الأطراف الخارجية: إضافة إلى مجموعة الأطراف الداخلية المستفيدة من التحليل المالي هناك عدة جهات خارجية أيضا تستفيد من التحليل المالي ونذكر منها ما يلي:

أ- **المستثمرون:** بغض النظر إن كانوا حاليين أو مستقبليين، وهذا يشمل أصحاب رأس المال العامل أو أولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجددا في المشروع القائم، حيث يسعى كل منهم في التعرف على الأرباح التي تحققها المؤسسة حاليا أو مستقبلا، ويسعون أيضا في التعرف على العائد على أسهم كل منهم، وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية في دفع الأرباح لمستحقيها.

ب- **المقرضون**: فهؤلاء عندما يقدمون قروضهم فإن ما يهمهم هو قدرة المؤسسة على الوفاء بتلك القروض في مواعيد استحقاقها وكذلك كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال.

ج- **الموردون**: وهؤلاء الذين يقدمون خدماتهم وبضائعهم للمؤسسة على أمل أن يتم سداد مستحقاتهم في نفس السنة على الأغلب لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات.

د- **الجهات والمؤسسات الحكومية والرقابية**: ومثال ذلك أسواق المال (البورصة)، والغرف التجارية التي تقوم بجمع المعلومات اللازمة عن الشركات والمؤسسات المنضوية تحت نظامها من أجل توزيعها ونشرها على الأطراف المهتمة في الداخل والخارج.

هـ- **المصارف وشركات التأمين وأية مؤسسة أخرى**: وتضم تلك المؤسسات التي تربطها علاقات تجارية أو مالية مع المؤسسة.

إضافة إلى الأطراف سابقة الذكر هناك العديد من الأطراف التي يمكن اعتبارها مستفيدة من التحليل المالي على غرار مراكز الدراسات والبحوث، الجامعات والمعاهد، الصحف والجرائد والمجلات وحتى النقابات المختلفة تهتم بالتحليل المالي ومخرجاته.

إن كافة الأطراف التي تستخدم التحليل المالي أو تستفيد منه هي ما اصطلح عليها بالأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة والتي تهتم بالمؤسسة ووضعها المالي ومستقبلها، والملاحظ هنا أن القاسم المشترك بين هذه الأطراف هي المصلحة المالية أو الاقتصادية وحتى اجتماعية وبالتالي يمكن القول أنها أطراف ذات مصالح معينة في المؤسسة ومراعاة لمصالحها كان لزاما عليها الاهتمام بالمؤسسة من جميع النواحي.

5- معايير التحليل المالي:

تقل الاستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يتم اعتماد مرجع رقمي معين كمعيار للحكم على وضع المؤسسة، وتشمل المعايير المستعملة في المقارنة ثلاثة أنواع رئيسية:

5-1- المعيار النمطي المطلق: هي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي، وتعتبر مؤشر قليل الاستخدام لأنها تعتمد على توحيد كل القطاعات في معيار واحد.

5-2- معيار الصناعة: في هذه الحالة يكون المعيار خاص في نفس القطاع أو الصناعة ولا يمكن تطبيقه في قطاع آخر، ومن خلال هذا المعيار يمكن تحديد وضع المؤسسة مع مؤسسات أخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصناعة.

5-3- المعيار التاريخي: وهو معيار يعتمد على استخراج نسب سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة لمعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند.

إن ما يمكن قوله عن هذه المعايير أنها معايير مقارنة تحدد محاور أو مرجعيات المقارنة التي يتم اعتمادها بعد حساب المؤشرات والنسب من أجل معرفة الفروق وتحديد اتجاهات التغير في المؤشرات والنسب بهدف معرفة توجهات الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم الإقرار بالتوجه العام للمؤسسة وتقديم تفسيرات لهذا التوجه.